الأمم المتحدة

A/C.2/64/SR.10

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
15 December 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غارسيا غونزاليس (نائب الرئيس) . . . . . (السلفادور)

تلاه: السيد محمد شريف دياللو (نائب الرئيس) . . . . . (غينيا)

المحتويات

البند ٥١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية (تابع)

(د) السلع الأساسية (تابع)

البند ٥٨ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

09-55735 (A)

نظر المغياب السيد بارك إن - كوك (جمهورية كوريا)، ترأس الجلسة السيد غارسيا غونزاليس، نائب الرئيس (السلفادور).

وافتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

البند ٥١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/64/65 و A/64/81)

(ب) **النظام المالي الدولي والتنمية** (تابع) (A/64/178)

(ج) **أزمة الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية** (تابع) (A/64/167)

(د) **السلع الأساسية** (تابع) (A/64/184)

١ - **السيد جوندا** (ملاوي): قال إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد تسببت في حدوث هبوط في أسعار صادرات ملاوي والطلب عليها، الذي تسبب في دوره في حدوث نقص في العملات الأجنبية؛ كما تناقص الإنتاج الصناعي. وإنه ينبغي للمجتمع الدولي التعاون بشكل وثيق للتخفيف من أثر الأزمة في البلدان النامية.

٢ - وأضاف قائلا إنه بالنظر إلى أن اقتصاد ملاوي هو اقتصاد زراعي عموما، فإن حكومته يساورها القلق بشأن هبوط أسعار السلع الأساسية. ومما يثير قلقها أيضا أن ملاوي لن تشعر بالأثر الكامل للأزمة إلا عندما تبدأ البلدان الأخرى في الانتعاش. وفي حين أن حكومته تعمل على السيطرة على العجز في حسابات البلد الجارية والعجز في الميزانية، فإن ملاوي لا تزال في حاجة إلى مساعدة متزايدة من شركائها في التنمية. ولذلك فهو يدعو المانحين إلى زيادة تمويلهم للبلدان النامية. وأعرب بالإضافة إلى هذا، عن دعمه للدعوة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من أجل وقف مؤقت لسداد الديون بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل.

٣ - ورغم التوقعات الكئيبة في الوقت الراهن، ما برحت حكومته ملتزمة بتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الكلي. فقد اضطلعت بوجه خاص بإصلاحات اقتصادية شاملة لإيجاد بيئة تؤدي إلى النمو، كما تعمل على تأدية التزاماتها الدولية على أمل أن تستعيد ثقة المانحين فيها. فقد تم وضع استراتيجية ملاوي للنمو والتنمية بقصد تحويل اقتصاد البلد وانتشاله من فخ الفقر. ومع ذلك، فإن الأزمة الحالية تهدد بمسح المكاسب الاجتماعية - الاقتصادية التي أحرزتها البلدان النامية خلال السنوات العشر الأخيرة.

٤ - وأعرب عن ترحيب وفده بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، لكنه أعرب عن خوفه من أن هذه المكاسب قد ينعكس اتجاهها تماما عندما تكون البلدان النامية في أمس الحاجة إلى المساعدة. ولذلك فهو يدعو جميع المانحين إلى التحرك نحو تحقيق الهدف المتمثل في ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي وذلك كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية. كما أعرب عن ترحيب وفده بالخطوات التي يتخذها صندوق النقد الدولي لتوسيع تحليله المتعلق بنقاط الضعف وحث جميع الدول الأعضاء في الصندوق المذكور على تنفيذ التدابير التي أعدها الصندوق لضمان تنسيق سياساتها المالية. وفي حين أن زيادة التمويل المتوفر للبلدان المنخفضة الدخل هو أمر يلقى الترحاب، لا بد من اتخاذ تدابير لضمان ألا تزلق هذه البلدان في أفخاخ الديون في الأجلين المتوسط إلى الطويل.

٥ - وأعلن أخيرا عن انضمام وفده إلى آخرين في الدعوة إلى إقامة نظام للإدارة الاقتصادية العالمية يتصف بالشفافية والمساءلة ويضمن المشاركة المنصفة لجميع البلدان. إذ أنه من الأمور التي لا يمكن تصورها أن تكون قدرة البلدان النامية

على التصويت محدودة في صندوق النقد الدولي وفي البنك الدولي. ولا بد من مراعاة مصالح الفقراء قبل اتخاذ القرارات التي تؤثر فيهم.

٦ - **السيد محمد شريف دياللو** (غينيا): قال إن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية قد أظهرت مرة أخرى الآثار السلبية للعولمة، بالنظر إلى أن البلدان الأقل مسؤولية عن الأزمة قد عانت الأكثر من غيرها. ومن المفارقات أيضا أنها أقل البلدان استعدادا للرد على الأزمة. وفي الوقت ذاته، تقدم الأزمة فرصة فريدة لإصلاح النظام المالي والنقدي الدولي. ولا بد لهذا الإصلاح من أن يتضمن تمثيلا متزايدا للبلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز.

٧ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من تدهور شروط التبادل التجاري، وتناقص التمويل الخارجي، وزيادة الديون الخارجية، أحرزت غينيا تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة بسبب برنامجها للإصلاح المالي والاقتصادي. كما اعتمدت الحكومة تدابير تكيف هيكلي رئيسية فأدخلت اللامركزية على الخدمات العامة، وخصخصت الشركات الحكومية، وحسنت إدارة الإنفاق العام. كما أدت السياسة الاقتصادية والنقدية التي اعتمدتها الحكومة إلى نتائج مشجعة. فقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي، مثلا، من ١,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٤,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨.

٨ - وتابع كلامه قائلا إن الديون الخارجية هي مسألة تثير القلق الشديد لدى وفده. فامتصاص ديون غينيا الخارجية حاليا ٥٦ في المائة من إيرادات الضرائب لديها إنما يخلق معضلة دائمة بالنسبة لحكومته، بالنظر إلى أنه لن يكون في وسعها تمويل البرامج الاجتماعية الأساسية وخدمة ديونها. وقد شاركت غينيا لبعض الوقت في برنامج لتخفيض الديون يضطلع به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وضع صندوق النقد الدولي ترتيبا مدته ثلاث سنوات مع غينيا بموجب مرفق النمو والحد من الفقر. ولا بد للقرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في تموز/يوليه ٢٠٠٨ بزيادة ذاك الترتيب من أن يمكّن غينيا من بلوغ نقطة الإكمال بالنسبة إليها بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والاستفادة من التخفيف من الديون. ولما كانت معظم الديون من النوع الذي لا يمكن تحمله، كان لا بد للمانحين من زيادة دعمهم للاستراتيجيات القائمة وجعله من الأسهل على البلدان بلوغ نقطة الإكمال.

٩ - ففي التقرير الصادر عن أمانة الأونكتاد، بشأن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، والوارد في الوثيقة A/64/184، تبيان واضح لأثر الأزمة الراهنة في البلدان النامية، وبخاصة البلدان ذات النظم الاقتصادية التي تعتمد على السلع الأساسية، حيث أدى الانخفاض في الطلب على السلع الأساسية وفي إيراداتها وفي الاستثمارات فيها إلى تباطؤ في الاقتصاد. وبالنظر إلى اعتماد غينيا بشدة على قطاع التعدين، فقد كان لتناقص أسعار البوكسيت والألومنيوم تأثير في اقتصادها برمته. وأردف قائلا إن الوضع يتطلب ردا جماعيا يقوم على أساس اعتماد سياسات تهدف إلى معالجة المشاكل الهيكلية في النظم الاقتصادية المعتمدة على السلع الأساسية وعلى أساس دمج هذه السياسات في استراتيجيات التنمية والحد من الفقر.

١٠ - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه على الرغم من وجود إشارات للإنعاش في النظم الاقتصادية الأكبر حجما، لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين. فقد دعمت حزم الحوافز الطلب والأداء الاقتصادي؛ لكن بدون حدوث زيادة كافية في عدد الوظائف والاستثمارات الخاصة، فإن الاقتصاد العالمي قد ينكمش كثيرا بمجرد انتهاء مفعول حزم الحوافز. لذلك لا بد

من معالجة الأسباب العميقة للأزمة وللخلل الجهازي. وفي هذا الصدد، يبدو من الغريب أن صندوق النقد الدولي ما برح يحدد سياسات مضادة للدورات الاقتصادية من أجل الأغنياء لكنه ما برح يحدد سياسات موافقة للدورات من أجل الفقراء، ولا سيما عندما تكون السياسات الموافقة للدورات يمكن أن تزيد من حدة النكسات الاقتصادية.

١١ - وأضاف قائلا إنه في حين أن البلدان فرادى تتحمل فعلا المسؤولية الأولى عن التنمية الخاصة بها، فإن المانحين قد أخفقوا في تأدية التزاماتهم المتعلقة بالتنمية الدولية. وفي هذه الأثناء، فإن جنوح مجموعة العشرين إلى إصدار تعليمات ذات دلالات مباشرة تتجاوز ولايتها هو أمر غير مقبول. أما فيما يتعلق بالدعم الذي أعربت عنه مؤخرا مجموعة العشرين لإجراء تحول في نصيب الحصص لدى صندوق النقد الدولي بمقدار ٥ في المائة على الأقل نحو الأسواق الناشئة الدينامية والبلدان النامية، فإن إجراء أي تحول في نصيب الحصص لدى صندوق النقد الدولي يجب أن يضمن استفادة جميع البلدان النامية.

١٢ - وتابع كلامه قائلا إن ما حدث مؤخرا من ازدهار وانحسار في أسعار السلع الأساسية لم يكن في رأي وفده من جراء المبادئ الأساسية في السوق بل من جراء المضاربات المفرطة التي نجمت عن عدم وجود إشراف وتنظيم في المراكز المالية الكبرى. فهذه التقلبات قد حرمت النظم الاقتصادية المعتمدة على السلع الأساسية من الاستقرار وإمكانية التنبؤ اللتين هي في أشد الحاجة إليهما، مما قوض قدرتها على متابعة التنمية والحد من الفقر. كما أنها قد زادت من حدة الآثار الناجمة عن الأزمة الغذائية العالمية. لذا يجب معالجة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه التقلبات كمسألة عاجلة. وفي حين أن وجود نظام إبلاغ شامل للبيانات وترتيبات تعاونية بين منتجي السلع الأساسية ومستعمليها هو أمر يلقى الترحاب، فإن هذا لن يكون كافيا إلا إذا رافقته آلية تنظيمية حسنة التصميم حسنة التنفيذ.

١٣ - **السيد إسكالونا أوجيدا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن المؤسسات المالية الدولية لم تُنشأ لتعزيز الديمقراطية والمساواة بين الأمم بل لتكريس السيادة العسكرية والمالية لبعض الدول. وبالتالي، فإن القرارات التي تتخذها تلك المؤسسات تجنح إلى خدمة المصالح الرأسمالية، في حين أنها تعاقب بلدان الجنوب. لذا يتوجب إصلاح النظام المالي الدولي ونظام الإدارة الاقتصادية العالمية كمسالة عاجلة.

١٤ - وبالتدريج، يكتسب المجتمع الدولي رؤية جديدة تقوم على أساس التكامل والتضامن والتعاون الدولي. فمشكلة الديون الخارجية تتطلب حلولا عالمية، بما فيها تدابير لتخفيض الديون أو إلغائها كي يتسنى تحرير الموارد من أجل التنمية والقضاء على الفقر ومساعدة البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا بد للبلدان المتقدمة من أن تفي بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٥ - وشدد أخيرا على أهمية سياسات التجارة الزراعية التي تراعي الأمن الغذائي الخاص بالبلدان النامية واحتياجات تنميتها الريفية كما تراعي المعاملة الخاصة والتفضيلية في هذا الشأن. فقطاع الزراعة المستقل والاكتفاء الغذائي الذاتي هما أمران جوهريان من أجل تحقيق الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، وإيجاد العمالة الزراعية الصالحة. لقد وفت البلدان النامية بالتزاماتها في هذا الصدد وعلى البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها الآن.

١٦ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): قال إن مختلف الأزمات التي يواجهها العالم حاليا قد ترتبت عليها فعلا آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية هامة؛ وإنه بدلا من أن يضيع المجتمع الدولي أي مزيد من الوقت في عمليات أكاديمية، ينبغي له أن

يعالج العواقب الناجمة عن تلك الأزمات. وإن كان للبلدان أن تبقى ماضية في المسار الصحيح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الحاجة تدعو إلى الرد بسياسات شاملة. فلا بد من مراجعة النظام المالي الدولي ولا بد من تجديد الالتزام بتحرير التجارة الدولية.

١٧ - فبلدان متقدمة تعد على أصابع اليد الواحدة هي فقط التي حققت هدف ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية و ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي من أجل المساعدة الرسمية الإجمالية لأقل البلدان نموا. ونتيجة لذلك، فإن النمو الاقتصادي والعمالة والتنمية، وكذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ما برح حلما بعيد المنال. ولا بد للجنة من أن تدعو إلى الوفاء بالالتزامات المقطوعة في مونتيري كمسألة عاجلة.

١٨ - وأضاف قائلا إنه ينبغي للبلدان المتقدمة أن توفر وصول منتجات أقل البلدان نموا جمعاء بلا رسوم ولا حصص. وفي الوقت ذاته، ينبغي وضع إطار زمني واضح وإجراءات واضحة من أجل تحقيق الوصول الكامل إلى الأسواق بالنسبة لأقل البلدان نموا كما ينبغي اعتماد آلية من أجل رصد تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق.

١٩ - ومن سخريات القدر أن أقل البلدان نموا لم تهمش في التجارة بين الشمال والجنوب فحسب بل همشت أيضا، وبشكل مطرد، في التجارة بين بلدان الجنوب. وأردف قائلا إنه ينبغي للبلدان النامية أن توفر الوصول إلى سلع وخدمات أقل البلدان نموا بلا رسوم ولا حصص. وعندها فقط يمكن بحث هذه المسائل مع البلدان المتقدمة. ودعا إلى اختتام المفاوضات في وقت مبكر بشأن نظام الأفضليات المعمم، الذي ينبغي أن تنضم إليه جميع البلدان النامية.

٢٠ - ومضى قائلا إن اختتام جولة الدوحة بنجاح يتطلب نتائج ملموسة بشأن المفاوضات المتعلقة بالخدمات. فقد تعاظمت صادرات الخدمات العالمية بشكل ملموس، لكن نصيب أقل البلدان نموا ما برح هو ذاته. وعلاوة على ذلك، فإن مقدمي الخدمات في تلك الفئات التي تتمتع فيها هذه البلدان بميزة نسبية يواجهون مجموعة من القيود عندما يسعون إلى الوصول إلى بلدان أخرى. فلا بد من منح الأولوية لطرائق العرض والقطاعات التي تهم أقل البلدان نموا. ولا بد للبلدان المتقدمة من فتح أسواقها لمقدمي خدمات أقل البلدان نموا بموجب الطريقة ٤ من الاتفاق العام للتجارة في الخدمات.

٢١ - وفي حين أن بنغلاديش هي في المسار الصحيح نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام ٢٠١٥، فقد اضطرت إلى استخدام الموارد المقصودة أصلا من أجل المشاريع المتصلة بتلك الأهداف من أجل التصدي للركود الاقتصادي العالمي والكارثة المالية، وعدم الاستقرار في الأغذية والوقود، وتغير المناخ. ولذلك فقد تباطأت خطى التقدم.

٢٢ - واستطرد قائلا إن مكاسب بنغلاديش التجارية الصافية تلتهمها تكاليف التكيف الناجمة، في جملة أمور، عن انحسار الأفضليات، وفقدان إيرادات التعريفات، وخسارة العمالة، وانتهاء مدة الاتفاق المتعلق بالأنسجة والألبسة. فمع تحرر الأسواق وانخفاض التعريفات، انحسرت هوامش الأفضليات. ولا بد من تعويض البلدان المتأثرة تعويضا كاملا ولا بد من إنشاء آلية للتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن العمل بمبادرات التعريفات القطاعية.

٢٣ - ودعا إلى تركيز المساعدة على بناء القدرات التجارية والتنفيذ الفعال لمبادرة المعونة مقابل التجارة. وأردف قائلا

إنه من الأمور الهامة زيادة المساهمات في الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل.

٢٤ - كما ينبغي وصول أقل البلدان نموا إلى التكنولوجيا والدراية الحديثتين. فالنظام الدولي الحالي للملكية الفكرية إنما يحابي المنتجين والحائزين لحقوق الملكية الفكرية، ومعظمهم من البلدان المتقدمة، مما يزيد في توسيع ثغرة المعرفة القائمة بين الأغنياء والفقراء. ودعا إلى إقامة نظام يساعد البلدان الأفقر حالا في بلوغ أهدافها الإنمائية. كما ينبغي للاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق TRIPS) أن يجعل الكشف عن مصدر ومنشأ الموارد البيولوجية والمعارف التقليدية المرافقة لها إلزاميا.

٢٥ - وتابع كلامه قائلا إن ديون البلدان النامية قد ارتفعت حتى بلغت عنان السماء. ونتيجة لذلك، فإن الموارد التي كان يمكن إنفاقها على القطاعات الاجتماعية تستعمل الآن لخدمة الديون. لذا ينبغي إعادة تعريف القدرة على تحمل الديون على أنها مستوى الديون الذي لا يزال فيه في الإمكان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدون الحصول على ديون جديدة. وبعد أن لاحظ أن مثل هذا التعريف سيحتاج إلى الإعفاء من الديون، أعرب عن ترحيبه بتجديد مجموعة العشرين التزامها بإلغاء ديون بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. بيد أن التخفيف من الديون ينبغي أن يكون مكملا للموارد الأخرى وألا يقوض السلامة المالية الإجمالية لصندوق النقد الدولي وللمؤسسة الإنمائية الدولية (IDA) أو أن يوجد عبئا إضافيا على أقل البلدان نموا.

٢٦ - ويتعين على مؤسسات بريتون وودز فعل المزيد لمساعدة البلدان في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي أن تصبح المؤسسة الإنمائية الدولية مرفقا يقدم جميع المنح كما ينبغي منح أقل البلدان نموا حيزا أكبر في مجال السياسات. وينبغي لمؤسسات بريتون وودز أن تزيد من تمثيل البلدان النامية فيها وأن تعتمد صيغة جديدة للحصص تراعي الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية من حيث التعادل في القوة الشرائية، والتعرض لتقلبات الأسعار، والتقلب في تدفقات رأس المال وغير ذلك من الصدمات الخارجية. كما أن تحسين تمثيل البلدان النامية على مستوى كل من الموظفين والإدارة العليا هو أمر حيوي.

٢٧ - وأردف قائلا إنه من الصعب بالنسبة للبلدان ذات المؤسسات الضعيفة أن تضمن استخدام المعونات بشكل فعال؛ وإن القدرة على الاستيعاب هي مشكلة أخرى. وفي محاولة لتحسين الإدارة، اتخذت حكومته خطوات للتقليل إلى الحد الأدنى من الهدر وعدم الكفاءة والفساد بوجه الإجمال كما اعتمدت، بالتشاور مع شركائها في التنمية، نهجا جديدا لضمان استخدام المعونات بشكل أكثر فعالية. وكانت النتائج باهرة، فعلى سبيل المثال، سمح البنك الدولي للحكومة بأن تعيد توزيع المعونة فيما بين المشاريع.

٢٨ - وأخيرا، فإن إخفاق جولة الدوحة هو نكسة كبرى تترتب عليها تكاليف هائلة بالنسبة للبلدان النامية. ولا بد من استئناف المفاوضات كمسألة عاجلة. وفي هذه الأثناء، ينبغي أن تصبح بعض منجزات التنمية - كمعاملة البضائع الواردة من أقل البلدان نموا بلا رسوم ولا حصص، وفتح قطاع الخدمات - جاهزة للعمل على وجه الاستعجال.

٢٩ - **السيدة ستيوارت** (منظمة العمل الدولية) قالت إنه لا بد للمناقشات المتعلقة بمسائل سياسات الاقتصاد الكلي من أن تولي الاعتبار الواجب للعمالة. فبسبب التدهور المستمر في سوق العمال، قد تضرب البطالة في العالم رقما قياسيا نتيجة للأزمة. فيجب على البلدان أن تحفز النمو الاقتصادي، وأن تبطئ الازدياد السريع في البطالة، وأن تسارع في الإنعاش الحافل بفرص العمل.

٣٠ - وفي حين أن بعض الأسواق قد أخذت تظهر علامات الانتعاش، فإن المحنة ما برحت حادة إجمالا في سوق العمل. وبالنظر إلى أن اليد العاملة في العالم تزداد بحوالي ٤٥ مليون نسمة كل عام، كان لا بد من إيجاد الوظائف الكافية ليس لخفض البطالة فحسب بل أيضا لاستيعاب الزيادة الطبيعية في اليد العاملة. ولذلك يجب أن تركز التدابير في السياسات على الإنعاش الاقتصادي وإنعاش العمالة في آن معا. وأي بديل لهذا يؤدي إلى إنعاش بلا فرص عمل فإنه لا يمكن احتماله اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. ولا بد من أن يقابل التدابير الجريئة التي اتخذتها بعض البلدان لتعزيز الانتعاش الاقتصادي تدابير تعادلها جرأة في مجال العمالة. فمجموعة إجراءات الإنقاذ سوف يحكم عليها في نهاية الأمر بقدرتها على توليد الوظائف وحماية الدخل.

٣١ - وأضافت قائلة إن الأزمة قد أظهرت أن نقاط ضعف كامنة في الهيكل المالي الدولي قد أثرت في قدرته على دعم المؤسسات المستدامة وتوليد العمالة. فقبل الأزمة، قامت بلدان كثيرة بتحديد أولوياتها في القطاع المالي على أساس المؤسسات المستدامة وتوليد العمل اللائق في الاقتصاد الفعلي. ولكن هذا النمط لا يمكن له الاستمرار. إذ أنه لا يكفي تثبيت الأسواق المالية ورفع معدل النمو في النواتج. وبدلا من ذلك يتعين على الأسواق المالية أن تخدم الاقتصاد الفعلي، وتضمن تدفق القروض إلى المؤسسات، وتغذي الإنتاج وفرص العمل.

٣٢ - وشددت على أهمية الحاجة إلى نمو عالمي متوازن مستدام متين يوجد فرص العمل اللائق ويمكن أن يضمن منح الأولوية للحد من الفقر والظلامات. كما ينبغي توفير المساعدات الإنمائية والتمويل المتعدد الأطراف للبلدان التي تحتاج إلى الاشتراك في السياسات المضادة للدورات الاقتصادية. فقد بينت الأدلة على أن البلدان التي سبق لها أن استثمرت في نظم الحماية الاجتماعية ودعمت العمالة كانت أضرارها أقل من أضرار البلدان التي لم تفعل ذلك. ولفتت النظر في هذا الصدد إلى الدراسة الاستقصائية التي أجرتها منظمة العمل الدولية والمعنونة، ''حماية الناس وتعزيز فرص العمل''.

٣٣ - وأردفت قائلة إن الوقت قد حان لاستعراض السياسات والمؤسسات والممارسات الدولية التي أسهمت في الأزمة. فخطة العمل اللائق هي ما يُذكّر عمليا بالحاجة إلى الاحتفاظ بالتوازن بين المشاغل الاقتصادية والمالية والاجتماعية. والاتفاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إنما يقدم حافظة متكاملة من السياسات المجربة الممتحنة التي تضع العمالة والحماية الاجتماعية في صميم الرد على الأزمات. وقد سارع كثير من البلدان إلى تطبيق تلك السياسات، الأمر الذي يمكن أن يكون مفيدا على جميع المستويات. ومنظمة العمل الدولية تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة الجهات المعنية في اعتماد تكييف الاتفاق بحيث تتجلى فيه الحقائق الموجودة في الميدان. وعلاوة على ذلك، ستواصل المنظمة تعزيز قدر أكبر من التماسك والتوافق بشأن العمالة والسياسات المالية والتجارية وكذلك فيما بين المنظمات الدولية بقصد التوصل إلى رد فعال على الأزمة، بالاستناد إلى الأهداف المركزية في خطة العمل اللائق.

٣٤ - **السيد مشومو** (مراقب عن الصندوق المشترك للسلع الأساسية): قال إن الصندوق المشترك للسلع الأساسية قد أنشئ قبل قرابة ٢٠ عاما بقصد مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في التمتع بشروط أفضل للتبادل التجاري، وتوسيع قدراتها الإنتاجية وتجارتها وتنويعهما، وزيادة حصيلة صادراتها. وفي حين أن هيكل أسواق السلع الأساسية قد تغير بشكل كبير منذ ذاك الحين، فإن هيكل ومستوى الصادرات للكثير من هذه البلدان

لم يتغيرا. ونتيجة لذلك، كان أداؤها مخيبا للآمال بالمقارنة مع أداء البلدان النامية الأخرى.

٣٥ - وأضاف قائلا إن تقلب أسعار السلع الأساسية هو صفة كامنة في السوق المتحررة وإنه لن يزداد إلا حدة بما يسمى تمويل أسواق السلع الأساسية. وبوجه العموم، فإن تقلب أسعار السلع الأساسية يؤثر بشكل غير متناسب في أفقر المشاركين في السوق - وبعبارة أخرى، البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية ذاتها، حيث الناس غير جاهزين للاستمرار في الإنتاج في حالة حدوث صدمات خارجية وحيث تُنتج معظم السلع الأساسية من قبل صغار الملاك، وهم إحدى أضعف المجموعات في المجتمع.

٣٦ - وقد أنشئ الصندوق المشترك من أجل عدة أمور، منها معالجة التقلب في أسعار السلع الأساسية من خلال إدارة المخزون العازل. بيد أن خطة المخزون العازل لم تصبح جاهزة للعمل وبقيت مسألة تقلب الأسعار بلا حل. ونظرا لعدم وجود آلية عالمية، يقوم الصندوق المشترك حاليا بتمويل مشاريع إيصالات المستودعات وخطط إدارة مخاطر الأسعار القصيرة الأجل على أساس قطري. وقد اقتصرت هذه المبادرات على سلعة معينة في بلد واحد أو منطقة واحدة. وقد حان الوقت كي يزود المجتمع الدولي منتجي السلع الأساسية بإمكانية التنبؤ والإنصاف اللذين يستحقانهما وذلك عن طريق تصميم آليات مبتكرة لتنفيذ تثبيت الأسعار للسلع الأساسية.

٣٧ - وتماما في الوقت الذي تؤثر فيه الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في قطاع السلع الأساسية، يتوقف الانتعاش الاقتصادي العالمي على إدخال تحسينات هيكلية على قطاع السلع الأساسية. وأعرب عن سروره بملاحظة أن الصلة القائمة بين تحسين إنتاج السلع الأساسية والتجارة والتسويق والانتعاش الاقتصادي العالمي - التي لم يعترف بها غالبا في تحليلات وخطط الانتعاش الاقتصادي - قد حظيت بالاعتراف الواجب في تقرير أمانة الأونكتاد (انظر A/64/184).

٣٨ - وبعد أن أدرك الصندوق المشترك الحاجة إلى استراتيجية عالمية شاملة لمعالجة المسائل الهيكلية المتصلة بالسلع الأساسية، اشترك مع الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأمانة مجموعة الدول الأفريقية ودول منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ في الشروع في المبادرة العالمية بشأن السلع الأساسية، التي جمعت أصحاب المصلحة من جميع أرجاء العالم للتأكيد على أهمية السلع الأساسية في التنمية. وينظر الصندوق المشترك إلى هذه المبادرة العالمية على أنها الخطوة الأولى في سبيل الجهود المتواصلة للتوصل إلى توافق عالمي في الآراء يدعمه جميع أصحاب المصلحة ويقوده متخذو القرارات الاقتصادية والسياسية على أعلى المستويات.

٣٩ - وأضاف قائلا إن المبادرة العالمية تسعى، على وجه الخصوص، إلى معالجة قيود القدرة على العرض التي يواجهها منتجو السلع الأساسية، وانعدام التنويع في قاعدتهم الإنتاجية والتصديرية، وانخفاض مستوى مشاركتهم في سلسلة القيمة، والحاجة إلى وجود بيئة دولية قادرة. وأعرب عن موافقته على أن الرد الجماعي على الأزمة الحالية يجب أن يتضمن السياسات التي تعالج المسائل الهيكلية الطويلة الأجل لاقتصاد السلع الأساسية وتدمج سياسات السلع الأساسية في استراتيجيات التنمية والحد من الفقر الأوسع نطاقا، وعلى أنه في وسع المجتمع الدولي الإسهام بشكل فعال في هذا السبيل عن طريق تجديد الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء، ولا سيما على المستوى الحكومي الدولي (انظر A/64/184، الموجز). بيد أنه في سبيل التوصل إلى ذلك، من الضروري تعبئة الدعم لتوافق الآراء هذا بين أصحاب المصلحة في السلع

الأساسية. فعندها فقط يمكن التقدم في خطة السلع الأساسية ومعالجة المسائل الجهازية التي تؤثر في السلع الأساسية.

٤٠ - ولتلبية حاجة الصندوق المشترك إلى زيادة الموارد، ينبغي للمجتمع الدولي تنفيذ قرارات الجمعية العامة الداعية إلى تعزيز أساس الموارد للحساب الثاني للصندوق كما ينبغي أن يقف على أهبة الاستعداد لرفد موارد الصندوق عندما تنتهي خطة عمل الصندوق الثالثة التي مدتها خمس سنوات (٢٠٠٨-٢٠١٢). وأردف قائلا إن قطاع السلع الأساسية يمكن أن يصبح محركا رئيسيا للنمو في البلدان النامية، من خلال بذل جهود جماعية.

ورفعت الجلسة في الساعة ١١/٠٥ واستؤنفت في الساعة ١١/١٠.

٤١ - ترأس الجلسة السيد محمد شريف دياللو (غينيا)، نائب الرئيس.

البند ٥٨ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/64/75-E/2009/59، و A/64/375-E/2009/103، و Corr.1 و Add.1)

(أ) **الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية** (A/64/164)

(ب) **التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية** (A/64/321)

٤٢ - **السيد سيث** (مدير مكتب الدعم والتنسيق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي): قدم تقرير الأمين العام المعنون ''التحليل الإحصائي الشامل لتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام ٢٠٠٧'' (A/64/75-E/2009/59). ولفت النظر إلى أربعة اتجاهات رئيسية: أن تدفقات التمويل كانت تدخل فترة تقلب متزايد؛ وأن نصيب الموارد الأساسية ما برح أقل من ٣٠ في المائة من المساهمات الإجمالية؛ وأن الموارد غير الأساسية قد أصبحت مبعثرة جدا، مما يقوض تماسك جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وكفاءته؛ وأن استهداف الدعم لأقل البلدان نموا قد تحسن.

٤٣ - وأضاف قائلا إن أعمال إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية توجهها الفكرة القائلة بأن الإشراف الشفاف الشامل على مصادر التمويل والنفقات يمكن أن يفضي إلى تحسين الإدارة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن ينشئ قاعدة بيانات مركزية للمعلومات المتعلقة بالعمليات التنفيذية من أجل التنمية. وهذه القاعدة ستكون جزءا من نظام إبلاغ وقاعدة بيانات مالية على نطاق المنظومة يقوم بإنشائه مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة.

٤٤ - وفي الوقت ذاته، تبذل الإدارة كل جهد لتحسين التغطية والتقيد بالمواعيد وجودة الإبلاغ المالي فيما يتصل بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. كما ستعمل الإدارة بشكل وثيق مع شركاء منظومة الأمم المتحدة لتدارك النقص في البيانات التفصيلية المتعلقة بتدفقات الموارد غير الأساسية وتحسين التطابق في البيانات الواردة في التقرير. كما أنها ستوفر المعلومات على الشبكة في محاولة لتعزيز مناقشة أكثر استنارة خلال جزء الأنشطة التنفيذية من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه وفي جلسات اللجنة الثانية خلال انعقاد الجمعية العامة. وكنتيجة لذلك، ستنشر الأرقام المجمعة قبل موعدها بعام واحد كما ستنشر الإحصاءات التفصيلية قبل موعدها بتسعة أشهر على الأقل.

٤٥ - وتابع كلامه قائلا إن أكثر الأولويات استعجالا بالنسبة للتعاون الإنمائي في الأمم المتحدة هو الحصول على قاعدة تمويل ثابتة كافية يمكن التنبؤ بها وتستجيب لخطط

التنمية الوطنية في بلدان البرنامج؛ وإن نوعية التمويل وكميته هما أمران أساسيان بالنسبة لقدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة بشكل متماسك فعال وبكفاءة لاحتياجات البلدان النامية وأولوياتها المتغيرة. وأعلن أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ملتزمة بتحسين الإبلاغ المالي المتصل بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية وأنها تتطلع إلى الإرشاد المستمر من الدول الأعضاء في هذا الشأن.

٤٦ - **السيد زهران** (نائب رئيس وحدة التفتيش المشتركة): قدم تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ''التنفيذ الوطني لمشاريع التعاون التقني''، على النحو الوارد في الوثيقة A/64/375-E/2009/103 و Add.1. وأردف قائلا إن أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين قد رحبوا بالتقرير وأعربوا عن موافقتهم بوجه الإجمال على التوصيات الواردة فيه. وأشار في هذا الصدد إلى الفقرة ١٠ من القرار ٢٧٢/٦٣، التي أكدت فيها الجمعية العامة دعوتها الأجهزة التشريعية في المنظمات المشاركة إلى أن تتخذ إجراءات عملية بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

٤٧ - **السيد كينيث** (المستشار الأقدم المعني بتنسيق سياسة إدارة المعلومات، مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة): قدم تعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين على تقرير وحدة التفتيش المشتركة، بالنحو الوارد في الوثيقة A/64/357/Add.1-E/2009/103/Add.1.

٤٨ - **السيدة ألبردي** (المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): قالت إن المجتمع الدولي يقف في عتبة عهد جديد يدرك أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمران رئيسيان بالنسبة للتنمية والسلام. فمنذ فترة وجيزة فقط، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣١١/٦٣ المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة، والذي يعبر عن الدعم لتوحيد كيانات الأمم المتحدة الأربعة الخاصة بالمسائل الجنسانية (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وشعبة النهوض بالمرأة، ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (INSTRAW)) في كيان مركب واحد تدعمه موارد كبيرة، وعلى رأسه وكيل للأمين العام. كما اعتمد مجلس الأمن القرارين ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) اللذين تطلب فيهما من الأمين العام، على التوالي، تعيين ممثل خاص لمعالجة العنف الجنسي المرتكب في النزاعات المسلحة، وتقديم مجموعة من المؤشرات لمتابعة تنفيذ قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ورصد أثر النزاعات المسلحة في المرأة والفتيات والأبعاد الجنسانية لعمليات السلام.

٤٩ - وقد عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع الحكومات والمجتمع المدني وشركاء الأمم المتحدة، مسترشدا بخطته الاستراتيجية، ٢٠٠٨-٢٠١٣ (DP/2007/45)، على تعزيز حقوق المرأة وأمنها الاقتصادي، ووضع حد للعنف ضد المرأة، وخفض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بين النساء والفتيات، وتعزيز العدالة الجنسانية في الإدارة الديمقراطية. وفي التقرير المتعلق بأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الوارد في الوثيقة A/64/164، استعراض للتقدم المحرز في كل مجال من هذه المجالات. وقد استرشد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في أعماله بقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات، بما في ذلك توصيتها بأن ''يستفيد'' جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من ''الخبرات التقنية المتوفرة لدى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن المسائل الجنسانية''.

٥٠ - وأضافت قائلة إن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على صلة وثيقة بأعمال اللجنة الثانية في ثلاثة

مجالات: إصلاح الأمم المتحدة، وشراكاتها، ومواردها. ففي المجال الأول، ترأس الصندوق الفريق العامل المعني بالمسائل البرنامجية وفرقة عمله المعنية بالمساواة بين الجنسين، التابعين للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، وأصبح الآن عضوا في جميع أفرقة المدراء الإقليميين. كما أعدت فرقة العمل مجموعة من المؤشرات من أجل المساواة بين الجنسين، واضطلع حتى الآن ٢٥ فريقا قطريا تابعا للأمم المتحدة بعمليات تقييم مستخدمة هذه المؤشرات، ومستعينة بمكتب المساعدة الذي أنشأه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٥١ - ومن خلال وجود صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في البرامج التجريبية الثمانية لتوحيد الأداء، يتعلم الصندوق دروسا أساسية بشأن كيفية تحسين الأفرقة القطرية لأدائها الموحد فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. إذ ما برح صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يعمل منذ عام ٢٠٠٤ مع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية لرصد التغيرات الطارئة في الإبلاغ عن المبادرات المتصلة بالمسائل الجنسانية. وكان أن تضاعف خلال هذه الفترة عدد الأفرقة القطرية التي تبلغ عن مبادرات المساواة بين الجنسين، كما ازداد عدد أفرقة الموضوع الجنساني المسجلة بمقدار ثلاثة أضعاف تقريبا، كما ازداد عدد الأفرقة القطرية التي تبلغ عن المبادرات المعنية بإنهاء العنف ضد المرأة بمقدار أربعة أضعاف تقريبا.

٥٢ - وتشكل الشراكات القائمة مع الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية، ومؤسسات الأمم المتحدة حجر زاوية بالنسبة لأعمال الصندوق. فهو يدعم الأجهزة الوطنية من أجل النهوض بالمرأة والشراكات النسائية في دفع السياسات والممارسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين كما يقيم عددا متزايدا من الشراكات مع وزارات المالية والتخطيط، واللجان الانتخابية، والأفراد العسكريين وأفراد إنفاذ القانون، وجهاز القضاء، والمنظمات ومجموعات الرجال والصبيان القائمة على أساس العقيدة.

٥٣ - وقد ساعد اشتراك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في عدد متزايد من الشراكات العالمية والإقليمية والوطنية البلدان في تخفيض تكاليف المعاملات واستخدام القدرات الفريدة لكيانات الأمم المتحدة على النحو الأمثل. ففي عام ٢٠٠٨، أسفرت المساعدة المشتركة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى ١٨ بلدا عن التزامات أمتن بشأن المساواة بين الجنسين في خطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. كما يعمل الصندوق بشكل وثيق مع منظمة العمل الدولية ومع اللجنة الأوروبية في ١٢ بلدا لوضع مؤشرات لتتبع المخصصات المرصودة للمساواة بين الجنسين في سياق فعالية المعونات. وبالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتوسيع أعماله المتعلقة بربط الميزنة التي تراعي المسائل الجنسانية بسياسات وبرامج الصحة الإنجابية. كما يعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومع مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية على وضع مؤشرات من أجل خطط العمل الوطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٥٤ - وأضافت قائلة إنه هناك حاجة لا جدال فيها إلى زيادة كبيرة في الموارد لتلبية الطلب المتزايد على الخبرات والخدمات لتعزيز المساواة بين الجنسين. فقد تلقى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة طلبات تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي ٩٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٩، لكنه لم يكن لديه اعتبارا من بداية تشرين الأول/أكتوبر سوى ١٢ مليون دولار جاهزة للصرف. كما تلقى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عددا من الطلبات أكثر بكثير مما في استطاعته تلبيتها من أجل المساعدة في الميزنة التي تراعي المسائل الجنسانية، ولا سيما مع بدء العد التنازلي إلى الهدف المحدد ٢٠١٥ من

أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبرغم التحذيرات الواردة في تقرير الأمم المتحدة عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٩ من أن الهدف رقم ٥ المتعلق بتحسين الصحة النفاسية للأم هو الهدف الذي أحرز في سبيله أقل تقدم، ما برحت برامج الصحة النفاسية ناقصة التمويل بشكل خطير.

٥٥ - وتابعت كلامها قائلة إن التصدي لانتهاك حقوق الإنسان للمرأة وللإمعان في التمييز على أساس جنساني إنما يتطلب إجراءات منسقة؛ وإن منظمة الأمم المتحدة تتبع باطراد نهجا مشتركا بين الوكالات لمعالجة أسباب عدم المساواة بين الجنسين وعواقبها، لكن التقدم في هذا السبيل سيبقى تحت رحمة الصدف ما لم يتوفر للقائمين على جدول أعمال المساواة بين الجنسين سلطة أكبر وموارد أكثر.

٥٦ - **السيد جيتا** (الرئيس، شعبة الحوار المتعلق بالسياسات والدعوة، الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): أشار إلى تقرير الأمين العام المتعلق بحالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/64/321)، فقال إن الفرص الجديدة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد تولدت عن ردود منسقة في السياسات من قبل البلدان النامية على أزمات الأغذية والطاقة والأزمات المالية، وعلى تغير المناخ. وإن هذه المبادرات، التي تقودها غالبا مجموعة الـ ٧٧ والصين، قد حددت جدول أعمال جديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجتمع الدولي يستخدم بشكل أكبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب كإطار من أجل بناء الشراكات.

٥٧ - وأضاف قائلا إن جهود التكامل الإقليمي ما برحت نقطة اللقاء الرئيسية بالنسبة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. فالفوائد الناجمة عن ازدياد تدفقات التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب تجنح إلى التركز في الأمكنة التي تعمل فيها البلدان بشكل وثيق مع جيرانها لتنسيق السياسات المتعلقة بالبضائع العامة التي تجتذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. وهذا الشكل من التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو الشكل الذي يساعد في تجميع رؤوس الأموال الخاصة والعامة من أجل إيجاد فرص العمل، والحد من الفقر، وبناء نواحي إقليمية مزدهرة تكون في وضع أفضل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٨ - وإزاء الاقتصاد العالمي المتدهور، تتعاون الآن بلدان نامية كثيرة على تيسير انتعاش الأسواق وضمان قدر أكبر من الاستقرار على المستويين العالمي والمحلي، غالبا من خلال أشكال تعاون غير تقليدية فيما بين بلدان الجنوب كالتخفيف من الديون، وفتح الاعتمادات، والقروض الميسرة، والاستثمارات في تطوير الهياكل الأساسية. وقد أظهر الاتجاه الإجمالي الذي سبق الأزمة الاقتصادية الراهنة ارتفاعا ملحوظا في تدفقات التجارة والتمويل والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب. فقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما للتمويل بالنسبة للكثير من أقل البلدان نموا: بلى، فقد اتجه أكثر من ٤٠ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية إلى أقل البلدان نموا (A/64/321، الفقرة ٧). بيد أن الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن ينخفض بشكل ملحوظ إذا ما استمر الركود العالمي الحالي.

٥٩ - وللحيلولة دون فقدان المنجزات الإنمائية التي تم اكتسابها خلال العقد الماضي، دعا الأمين العام المجتمع الدولي، بما فيه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، إلى توجيه جهود بلدان الجنوب نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتكثيف الدعم المتعدد الأطراف لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب بقصد التصدي للتحديات الإنمائية المشتركة؛ وتعزيز الشراكات الإدماجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما فيها الشراكات الثلاثية والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

وتحسين تماسك الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لهذا التعاون من خلال تعاون أوثق مشترك بين الوكالات؛ وتشجيع آليات تمويل مبتكرة من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٠ - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): تساءل عما إذا كان هناك أي منهجية معينة من أجل جمع البيانات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتقديمها؛ فالتقرير لا يبدو شاملا أو منظما في هذا الشأن. ولاحظ أن كلمة ''الخليج'' كان ينبغي أن تكون ''الخليج الفارسي'' في الفقرة ٣٩ من التقرير، بما ينسجم مع الأمر الصادر عن هيئة التحرير في الأمم المتحدة الذي ينص على أن تستخدم العبارة الكاملة ''الخليج الفارسي'' عندما يرد ذكرها في النص لأول مرة وأن تتكرر بعدها كلما كان ذلك ضروريا من أجل الوضوح (ST/CS/SPR.A/29/Rev.1، الفقرة ١).

٦١ - **السيد جيتا** (الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب): رد فقال إنه لم يتم بعد اعتماد منهجية محددة، بيد أن العمل جار لإيجاد هذه المنهجية، عملا بطلب ورد من المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واعتذر عن أي أخطاء واردة في التسميات الجغرافية وقال إنها ستصحح.

٦٢ - **السيد سيث** (المدير، مكتب الدعم والتنسيق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي): أضاف قائلا إن المعايير التي تنظم لتعاون فيما بين بلدان الجنوب هي ليست المعايير ذاتها التي تنظم التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، الذي يمكن اعتباره تعاونا إنمائيا تقليديا. وأن هذا يعني أن هناك ثغرة تحليلية، ولا سيما في المنهجية وجمع البيانات. وأردف قائلا إن العمل جار لتحديد المعايير بالنسبة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتقرير الصيغ الفعالة لجمع البيانات؛ وإن الأمل معقود على أن ينجز هذا العمل في الوقت المناسب من أجل منتدى التعاون الإنمائي المقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠١٠.

٦٣ - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى المشاركة في مناقشة عامة بشأن البند.

٦٤ - **السيد داوود** (السودان): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فحدد عددا من وجهات النظر المتعلقة بتوجهات السياسات على نطاق المنظومة بالنسبة للتعاون الإنمائي الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢. فأولا، ينبغي الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية من أجل مصلحة البلدان المستفيدة، وبناء على طلب من تلك البلدان ووفقا لسياساتها وأولوياتها الخاصة بالتنمية. وثانيا، يجب أن تحافظ الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية على خصائصها العالمية والطوعية والمنحية، وعلى حيادها وتعدديتها، كما يجب أن تحافظ على قدرتها على الاستجابة بمرونة للاحتياجات الإنمائية لبلدان البرنامج. وثالثا، ينبغي أن يكون الاعتراف بالقيادة الوطنية مبدأ يسترشد به في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والجهات المانحة الثنائية، التي ينبغي أن تنسق برامجها التعاونية مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وأن توفق بين برامجها التعاونية الفردية بقصد تقديم المساهمة المثلى في تحقيق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. كما ينبغي أن يعاد استثمار أي وفورات، تكتسب عن طريق التشذيب الناجم عن عملية التماسك على نطاق المنظومة، في الأنشطة الإنمائية بدلا من توجيهها إلى أمكنة أخرى.

٦٥ - وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يكون هناك أي قيود مفروضة على حرية الحكومات الوطنية ذات السيادة في تقرير أولوياتها الإنمائية أو انتقاء شركائها في التنمية، أو على نوع العلاقة التي ترغب في إقامتها مع كيانات الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري.

٦٦ - وأعرب عن قلق مجموعة الـ ٧٧ والصين لعدم وجود تحسن ملموس في كفاية التمويل من أجل الأنشطة التنفيذية وإمكانية التنبؤ به، وهي حالة زاد من حدتها الآن عدد من التحديات الجديدة كالأزمة المالية الاقتصادية، والأزمة الغذائية، وتغير المناخ. وأردف قائلا إن المجموعة تحث الأمين العام على مواصلة جهوده لمعالجة الخلل القائم بين المساهمات الأساسية والمساهمات غير الأساسية؛ وإنها تلاحظ بقلق أن المساعدة الإنمائية الرسمية لم تزدد منذ مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في غلن إيغلز في عام ٢٠٠٥ إلا بمقدار نصف المعدل المطلوب لتحقيق هدف الـ ١٣٠ بليون دولار حتى عام ٢٠١٠. والأمل معقود على أن يؤدي المضي في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ إلى إدخال تحسينات ملموسة على تمويل الأنشطة التنفيذية.

٦٧ - وأضاف قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشدد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية، وإنها تتطلع إلى نتائج ناجحة للمؤتمر المقرر عقده في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وذلك للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لخطة عمل بيونس آيريس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. كما تلفت المجموعة النظر إلى الإطار النظري ومبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب الواردة في توافق آراء ياموسوكرو والتي تأكدت من جديد في الاجتماع السنوي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية في مجموعة الـ ٧٧ الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٦٨ - **السيد فريز** (السويد): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة للانضمام كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، وبالإضافة إليها، أرمينيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فلاحظ أن أثر الأزمات العالمية الراهنة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحاجة إلى قدر أكبر من الدعم للبلدان النامية كانا موضوعا متكررا في المناقشات الأولى التي اضطلعت بها اللجنة خلال الدورة الحالية. وأردف قائلا إنه من المجدي بوجه خاص السؤال عن مزيد تستطيع الأمم المتحدة أن تفعله في هذا الشأن خلال بحث الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. فمن خلال أثر أعمال الأمم المتحدة في الميدان إنما تستطيع الأمم المتحدة أن تزيد من قيمة الجهود الوطنية المبذولة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٩ - وأعرب عن قناعة الاتحاد الأوروبي بأن نهج توحيد الأداء إنما يقدم وعدا كبيرا بتحقيق منظومة أمم متحدة ذات كفاءة وفعالية وانسجام تدعم أولويات البلدان النامية. فقد قدمت التقارير الواردة من البرامج التجريبية الثمانية دلالات واضحة على نتائج إيجابية. وفي حين أنه من دواعي السرور رؤية عدد متزايد من البلدان التي تعتمد طوعا نهج توحيد الأداء وتكيفه مع ظروفها الوطنية، من الواضح أن إحراز مزيد من التقدم أمر ضروري بالنسبة للبلدان كي تجني الفوائد كاملة من منظومة أمم متحدة متماسكة وفعالة.

٧٠ - وتحقيقا لهذا الغرض، من الضروري تعزيز نظام المنسق المقيم. لقد تم إدخال تحسينات كبيرة، بما في ذلك في مجال المساءلة، لكن ينبغي أيضا وضع استراتيجية من أجل توفير الموارد المستدامة الكافية لنظام المنسق المقيم. كما ينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية خيارات تقديم المساهمات من وكالات الأمم المتحدة، بالنظر إلى أن نظام المنسق المقيم يقدم الخدمات والدعم لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها. ولما كان عمل هذا النظام يتوقف إلى حد كبير على الصفات الشخصية التي يتمتع بها المنسق المقيم، ينبغي أن تعزز قدرة منظومة الأمم المتحدة على اجتذاب أفضل المرشحين تأهيلا للمناصب والاحتفاظ بهم، ولا سيما في البلدان الخارجة من النزاع أو المعرضة لمزيج معقد من الضغوط الإنسانية والإنمائية.

٧١ - كما أن هناك حاجة إلى توفيق وتبسيط الممارسات المتعلقة بالأعمال التجارية، سواء في مقر الأمم المتحدة أم على المستوى القطري. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بخطة عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة وعن دعوته إلى تنفيذها بسرعة (قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣، الفقرة ٢١). وأردف قائلا إنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تحدد أولويات هذه التعديلات التي ستعود بأكبر فائدة على أعمالها على المستوى القطري. كما أعرب عن تطلع الاتحاد الأوروبي إلى اقتراح الأمين العام المتعلق بالوسائط من أجل تقديم البرامج القطرية المشتركة وإقرارها (قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣، الفقرة ٧) وعن تأكيده الحاجة إلى الاستمرار في تخفيض عبء الإبلاغ بالنسبة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك التوفيق بين احتياجات الإبلاغ المحددة الوكالة.

٧٢ - ولزيادة منافع توحيد الأداء إلى الحد الأقصى، لا بد أن يقدم التمويل بطريقة تعزز التماسك بين وكالات الأمم المتحدة. وكما ورد في تقرير الأمين العام، فقد أصبحت الوسائل على نطاق المنظومة وآليات التمويل المشترك هامة بشكل متزايد (A/64/75-E/2009/59، الفقرتان ٩ و ٩٨). وأعرب عن إدراك الاتحاد الأوروبي فائدتها كما أعرب عن ترحيبه بقيام الأمانة العامة بتحليل إضافي بشأن أثر هذه الأموال وتكاملها مع وسائل التمويل الأخرى.

٧٣ - وأعرب عن تطلع الاتحاد الأوروبي إلى عمليات التقييم القطرية للبرامج التجريبية لتوحيد الأداء، وإلى إجراء التقييم المستقل الذي يدعو إليه قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ (الفقرة ١٣٩). ووفقا لمبدأ الملكية الوطنية والقيادة الحكومية، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن النواتج من عمليات التقييم على المستوى القطري ينبغي أن تغني عملية التقييم المستقلة.

٧٤ - وأعرب أيضا عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالدعم المعرب عنه في قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣ لتوحيد الكيانات الجنسانية الموجودة في كيان جنساني مركب واحد يرأسه وكيل للأمين العام. فهذا ما سيأتي بتحسينات تدعو إليها الحاجة الماسة في الطريقة التي تعزز بها الأمم المتحدة حقوق المرأة ومشاركتها الرجال على قدم المساواة في التنمية وبناء السلام.

٧٥ - كما أعرب عن تطلع الاتحاد الأوروبي إلى الاشتراك بشكل بناء في المجالات الأخرى من عملية التماسك على نطاق المنظومة، بما في ذلك إدارة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وتمويلها. فالاتحاد الأوروبي يدعم بشكل كامل هدف تحقيق قاعدة تمويل كافية مستقرة ويمكن التنبؤ بها من أجل أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، في حين يدرك أنه من الضروري معالجة مسألة إيجاد التوازن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية.

٧٦ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على مبادئ فعالية المعونات؛ وإنه يرحب بالأعمال الجارية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وخطة عمل أكرا وأعرب عن أمل الاتحاد في استمرار التقدم. فالتعاون فيما بين بلدان الجنوب سيكسب الكثير من البناء على مبادئ فعالية المعونة. كما سيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم، بما في ذلك من خلال التعاون الثلاثي.

٧٧ - وفي حين أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتحسينات التي تمت حتى الآن، فهو يشجع الأمانة العامة على مواصلة جهودها لتحسين البيانات المالية ونظام الإبلاغ. وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يشير في هذا الشأن إلى الطلب المقدم إلى الأمين العام بإنشاء قاعدة بيانات مركزية

للمعلومات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣، الفقرة ١٦).

٧٨ - **السيد ناتاليغاوا** (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)، فقال إن الكثير من البلدان النامية، وبعد عقد من العمل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، معرضة إلى أن يفوتها الموعد الذي هو عام ٢٠١٥ ما لم يبذل المجتمع الدولي بأكمله جهودا متحدة ومتواصلة. ولا بد للأمم المتحدة أن تواصل، من خلال أنشطتها التنفيذية، تعبئة الدعم وتنسيق المساعدة الإنمائية للعالم النامي، ولا سيما في أربعة مجالات رئيسية.

٧٩ - فأولا، من الضروري تأمين التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به كي تقوم الأمم المتحدة بمسؤولياتها بنجاح. كما ينبغي الوفاء بالالتزامات المتعلقة بزيادة الأموال من أجل أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، في ذات الوقت الذي تراعى فيه الاستراتيجيات والأولويات الوطنية للبلدان النامية. وثانيا، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تقديم القيادة والإرشاد في أنشطتها التنفيذية، في ذات الوقت الذي تعزز فيه التماسك والفعالية والكفاءة. كما أنه من المهم تعزيز تعاون أوثق بين كيانات الأمم المتحدة ونظيراتها على المستويين القطري والإقليمي. ولا بد من القيام بتقييم واف لتجربة البلدان الثمانية التي تطوعت كي تكون البلدان الرائدة في توحيد الأداء، بغية تحسين ولايات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وجعل مساعدة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر فعالية.

٨٠ - وثالثا، فقد حان الوقت الآن بعد مرور ثلاث سنوات تقريبا على نشر تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة، كي تشرع الدول الأعضاء في المناقشات العملية بشأن المنجزات الممكنة، بما في ذلك ما يتعلق بالإدارة، والتمويل، والعلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات الإدارة في الصناديق والبرامج. ورابعا، فهناك حاجة ماسة إلى تبسيط وتوفيق نظام الإبلاغ في هيكل الأمم المتحدة.

٨١ - وأضاف قائلا إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتوقف أيضا على الكيفية التي تستجيب بها الأمم المتحدة للكوارث الطبيعية والمسائل الجنسانية. فإزاء الكوارث الطبيعية المدمرة، لا بد أن تكون الأنشطة التنفيذية قادرة على تقديم المساعدات الإنسانية والتأهيلية الفورية للمناطق المنكوبة. والتعاون بشكل أوثق في منظومة الأمم المتحدة وكذلك فيما بين الدول الأعضاء لبناء القدرات الوطنية والإقليمية، وبخاصة في مجال نظم الإنذار المبكر، هو أيضا من التدابير الهامة لإكمال التأهب الأوسع نطاقا أمام الكوارث ولمبادرات التخفيف من آثارها. أما بالنسبة للمسائل الجنسانية، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تدعم جهود صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في سبيل الاضطلاع باستراتيجيته للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ وتشجع الصندوق على الاستمرار في الدعوة منن أجل تعميم المسائل الجنسانية.

٨٢ - وتابع كلامه قائلا إن المتغيرات الاقتصادية، وارتفاع نسبة البطالة، والنزعة الحمائية، وازدياد حدة الفقر، قد أدى إلى تعاون أكثر فعالية بين البلدان النامية. كما أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو تكملة أساسية بالنسبة للتعاون التقليدي بين الشمال والجنوب، مما يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. فالأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تسير جنبا إلى جنب مع الأهمية المتزايدة للدور الذي تؤديه الدول النامية في الاقتصاد العالمي، بالنظر إلى أن عددا منها قد أصبح من الموردين العالميين الهامين للبضائع في القطاعات المتقدمة تكنولوجيا وفي القطاعات التقليدية، على حد سواء. وبالنظر إلى قدرة هذه البلدان النامية على مشاطرة الموارد وتحقيق النتائج بتكاليف منخفضة نسبيا، فإنها من المتوقع أن تقوم بدور محوري في تحسين التوقعات الإنمائية لأقل البلدان نموا.

٨٣ - ورغم أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتطلب مزيدا من الدعم من المجتمع الدولي، من ناحية المساعدة المالية، ومشاطرة المعارف، وأفضل الممارسات، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، فإن دول الرابطة ملتزمة بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتوسيعه، وذلك بالاشتراك في المبادرات المتعددة الأطراف والثنائية وتصميم آليات متابعة مناسبة. والأمل معقود على أن المؤتمر الرفيع المستوى القادم المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمقرر عقده في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر سيتيح الفرصة لتقديم هيكل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يقوم على أساس احتياجات البلدان النامية وأولوياتها، وتعزيز التعاون الثلاثي، وإنشاء آلية لرصد أداء الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه.

٨٤ - **السيد بارت** (سانت كيتس ونيفيس): تكلم باسم بلدان الجماعة الكاريبية (كاريكوم)، فقال إن هذه البلدان ما برحت من الدعاة المتحمسين لإنشاء جهاز إنمائي للأمم المتحدة أكثر كفاءة وفاعلية. وكما تم التأكيد من جديد في قرار الجمعية العامة ٦٣/٣١١ المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة، ينبغي أن يركز تعزيز إدارة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على تعزيز الهيئات الحكومية - الدولية القائمة. وعلاوة على ذلك، فإن الجماعة الكاريبية تؤكد على أهمية ضمان التمويل الكافي للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في الوقت المناسب وبطريقة يمكن التكهن بها، وتتفق واحتياجات البلدان النامية وأولوياتها.

٨٥ - وأضاف قائلا إن الجماعة الكاريبية تدرك أن الاستمرار في مستويات التمويل للأنشطة التنفيذية وزيادة هذه المستويات في وقت الأزمة الاقتصادية أصبح أمرا شاقا؛ بيد أن وقت الأزمات على وجه التحديد هو الوقت الذي تصبح فيه زيادة المساهمات المالية في الجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أكثر أهمية من أي وقت مضى كي يتسنى إنجاز الأهداف الإنمائية التي لا يزال يتعين تحقيقها والحيلولة دون تقهقر التقدم المحرز حتى الآن.

٨٦ - فالجماعة الكاريبية لا تزال قلقة بشأن استمرار الخلل القائم بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي، وعدم وجود أي تحسن حقيقي في الفعالية الإنمائية يبرر زيادة تكاليف التماسك والتوفيق. وشدد على الحاجة إلى الاستمرار في تعزيز إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كوسيلة برمجة مشتركة، وكذلك القدرات الميدانية للأفرقة التي تخدم بلدان متعددة، عادة ما تكون من الدول النامية الجزرية الصغيرة.

٨٧ - وتابع كلامه قائلا إنه على الرغم من أن نصيب منطقة البحر الكاريبي من الأنشطة التنفيذية ومن إنفاق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لا يزيد عن نسبة مئوية ضئيلة، فقد طرأت الآن زيادة كبيرة على الحاجة إلى هذه الأنشطة الإنمائية في المنطقة؛ التي تواجه الآن العديد من التحديات الإنمائية، ولا سيما في مجالات الاستدامة البيئية، والتكيف مع تغير المناخ، والأمن الغذائي، ومكافحة الأمراض غير المعدية، والجريمة والاتجار بالمخدرات، وكل هذا ازداد حدة من جراء أثر الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة.

٨٨ - وبالمقارنة مع المناطق النامية الأخرى، تلقت بلدان البحر الكاريبي نسبة مئوية صغيرة جدا من المساعدة الإنمائية الرسمية. فقبل بدء الأزمة المالية والاقتصادية، كانت خيارات المنطقة بالنسبة لضمان تمويل التنمية تقتصر إلى حد كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى وكالات الإقراض الثنائية والمتعددة الأطراف. ومع نشوب الأزمة، نضبت هذه المصادر كلها أو كادت. فأصبحت بلدان الجماعة الكاريبية غير قادرة على الحصول على التمويل بشروط تساهلية من المصارف الإنمائية ووكالات الإقراض المتعددة الأطراف بالنظر إلى أن الحصول على هذا يحدده الناتج المحلي الإجمالي

للفرد الواحد، الذي يصنف الكثير من بلدان هذه المنطقة على أنها بلدان متوسطة الدخل. ونتيجة لهذا، أصبح عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة، مهما كان محدود النطاق، أكثر أهمية بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للمنطقة والحيلولة دون تقهقر المكاسب الإنمائية التي تحققت حتى الآن.

٨٩ - وأعرب عن قلق الجماعة الكاريبية الشديد للانخفاض الذي طرأ على موارد المنطقة على المستويين البرنامجي والإداري كليهما، وذلك في وقت أصبح فيه المكتب الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على وشك الإغلاق كما خفض فيه عدد الموظفين في المكاتب الإقليمية التابعة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وغيرهما من الكيانات. وأردف قائلا إن بلدان البحر الكاريبي تحث جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بقوة على إدراك أن هذه الأعمال يمكن أن تعرض للخطر المكاسب الإنمائية المتواضعة التي أحرزتها. كما تحث الجماعة الكاريبية الشركاء في التنمية، والمانحين من البلدان المتقدمة وغيرهم على إدراك الضعف الشديد لدولها الأعضاء إزاء التدهور البيئي والصدمات المالية الخارجية، الأمر الذي يزيده سوءا ازدياد حالة الجريمة سوءا في المنطقة، بما في ذلك العنف ضد المرأة.

٩٠ - واستطرد قائلا إن لدى الجماعة الكاريبية تاريخا طويلا حافلا بالتعاون الإقليمي ولذلك فهي داعم قوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية. وأعرب عن سرور الجماعة باعتراف الأمين العام في تقريره بدورها المهم في تعزيز التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي (A/64/321، الفقرة ٣٥). وبالاستناد إلى هذا التاريخ المتين في التعاون، فإن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ما برحت ملتزمة بالتنفيذ الكامل للسوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية (CSME) بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من أجل شعوبها. وأعرب عن تطلع الجماعة الكاريبية إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وإلى المجتمع الدولي من أجل الدعم في هذا المسعى الطموح الحافل بالتحدي.

٩١ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن كولومبيا تعلق أهمية كبيرة على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي لها أثر في الميدان؛ وإن أهمية صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة واضحة، في وضع دولي معقد - يتصف بالأزمة الاقتصادية وأثرها السيئ على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ كما يتعين على الجمعية العامة في هذا السياق أن تعالج تعزيز الأنشطة التنفيذية كأولوية عليا. وهذا ما يتطلب توطيد ثقافة موجهة نحو النتائج، تتصف بشفافية أكبر ومساءلة فعالة والتزام بالسعي إلى الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأعربت عن اعتراف كولومبيا بالتقدم المحرز في العام المنصرم في عملية الاتساق على نطاق المنظومة التي قام بتسهيلها سفيرا إسبانيا وناميبيا، وعن توقعها أن تواصل الجمعية العامة تعزيز الإجراءات التي تكمل القرارات التي سبق اتخاذها.

٩٢ - وأضافت قائلة إن الاتساق ينبغي ألا يعتبر غاية في حد ذاته بل أساسا لتحقيق قدر أكبر من الفعالية في أنشطة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وشددت على الأهمية العليا لزيادة التنسيق مع حكومات البلدان المستفيدة بقصد تنسيق الأنشطة مع الأولويات والتحديات الوطنية المحددة. فإدخال التحسينات على تصميم واستخدام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك من خلال مؤشرات النتائج المتفق عليها والتي يمكن التحقق منها، إنما يجعل هذا الإطار وسيلة قيمة من أجل إيجاد الاتساق والفاعلية في الأنشطة التنفيذية.

٩٣ - كما أن وجود أساس مالي مستقر مستدام فيه التوازن الكافي بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية هو أيضا جوهري بالنسبة لتحقيق الأهداف المتفق عليها. وفي تقرير الأمين العام عن التحليل الإحصائي الشامل لتمويل الأنشطة التنفيذية، أُدرجت كولومبيا على أنها واحدة من أكبر خمسة مساهمين في المنظومة من حيث الموارد المحلية، وفي هذا تتجلى ثقة البلد في أنشطة الأمم المتحدة لحفز التنمية. لكن تجدر الإشارة أيضا إلى أن مخصصات الموارد الأساسية من أجل أنشطة البرمجة والتنسيق هي المخصصات الأدنى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي فيها أيضا أدنى نسبة بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية.

٩٤ - وفي حين تدرك كولومبيا إدراكا كاملا صفة الإلحاح في إيجاد تعاون أقوى لضمان التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية في مناطق العالم التي لا تزال متخلفة في هذا الميدان، فهي تدعو مع ذلك إلى زيادة الاعتراف بالاحتياجات المحددة للبلدان المتوسطة الدخل. فهذه البلدان، التي يعيش فيها أكثر من نصف فقراء العالم، تحتاج إلى مستويات كافية من الدعم والتعاون الدوليين للجهود الضخمة التي تبذلها في سبيل التغلب على التناقضات الداخلية في تنميتها. كما لفتت النظر إلى أثر التنمية المضاعف في البلدان المتوسطة الدخل.

٩٥ - وتابعت كلامها قائلة إن كولومبيا قد زادت في السنوات الأخيرة بشكل ملموس من مشاركتها في مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك في مجالات مثل مسائل البيئة والطاقة والسكان، وإن كولومبيا تعتقد بأنه من المهم الاستمرار في تعزيز الحوار بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بقصد المضي في تعزيز الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية كما إنها تقدر إمكانيات التكامل بين عمليات منظومة الأمم المتحدة والمبادرات المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك ما يتعلق بفعالية المعونات.

٩٦ - **السيد غونزاليز سيغورا** (المكسيك): تكلم باسم مجموعة ريو، فلاحظ أن تقرير الأمين العام المتعلق بالتحليل الإحصائي الشامل لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية إنما يبين بشكل واضح جدا أن مختلف صناديق الأمم المتحدة وبرامجها تعتمد على عدد محدود جدا من المانحين؛ وإنه من الواضح أيضا الاختلال المتزايد بين الأموال الأساسية والأموال غير الأساسية المرصودة للمنظومة. فهذا الاختلال هو أحد النواحي الرئيسية المثيرة لقلق البلدان النامية بالنظر إلى أنه يؤثر في إمكانية التنبؤ بالموارد الضرورية لتمويل مختلف أنشطتها الإنمائية. وأردف قائلا إن مجموعة ريو تحث البلدان المتقدمة على زيادة مساهماتها في الأموال الأساسية، التي هي حجر الزاوية بالنسبة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، فإن تخفيض النفقات العامة المتعلقة بالتدفقات المالية سيضمن أن تكون الأموال المنفقة فعلا على المشروع الإنمائي أو على المستوى القطري للبرنامج هي فعلا المبالغ المرصودة لذلك الغرض.

٩٧ - وانتقل إلى التقرير المتعلق بأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (الوارد في مذكرة الأمين العام A/64/164)، فأعرب عن قلق مجموعة ريو بشأن تنفيذ التوصية رقم ١٧ من توصيات اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. فهذه التوصية تطلب من الصندوق المذكور أن يقدم تحليلا للمعايير بشأن تخصيص الموارد كي تستعرضه اللجنة الاستشارية، بيد أن التقرير الذي يقترح منهجيات جديدة بشأن تخصيص الأموال لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/2009/38)، والذي نظر فيه المجلس التنفيذي المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في دورة أيلول/سبتمبر، يتجاوز الولاية التي تمنحها التوصية رقم ١٧. وأعرب عن موافقة مجموعة ريو على ما أفاد به المجلس التنفيذي المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق

الأمم المتحدة للسكان والذي فحواه أنه ينبغي للجنة الاستشارية الاستمرار في دراسة هذه المسألة الهامة.

٩٨ - وأعرب عن ترحيب مجموعة ريو بالقرار الذي اعتمده مؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المقرر عقده في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر. وأردف قائلا إن المجموعة تتطلع إلى المؤتمر كي يقدم وثيقة ختامية يتفق عليها بشكل حكومي دولي وتراعي المساهمات التي يمكن أن يقدمها التعاون فيما بين بلدان الجنوب للعدالة الاجتماعية ولتعزيز سياسات التكامل الاجتماعي التي تضمن المساواة، والاحترام والاعتبار المتبادلين بين الدول في النظام العالمي. كما أعرب عن أمل المجموعة في أن يكون للوفود الأصغر حجما، وبشكل رئيسي من البلدان النامية، كلمة مسموعة في عملية التفاوض.

٩٩ - وأردف قائلا إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب إنما يكمل التعاون بين الشمال والجنوب لكنه ليس بديلا عنه. فهذا التعاون لا يعفي البلدان المانحة بأي حال من الأحوال من مسؤولياتها والتزاماتها تجاه البلدان النامية. وشدد، في الختام، على الحاجة الملحة إلى أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برصد الموارد المالية المناسبة للوحدة الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ورفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٥.